

المنظمة الأوروبية للسياسات الاستراتيجية
ورقة سياسات



ورقة سياسات • EOSP-2026-145

الاستقلال الاستراتيجي المفتوح: الحد من التبعيات الحرجة من دون انغلاق أوروبا

عقيدة للأمن الاقتصادي قائمة على المخاطر تشمل المواد والتقنيات والبنية التحتية.

روما • أغسطس 2026
إصدار عام • أعدّ لصنّاع السياسات والأوساط الدبلوماسية
صادر عن المنظمة الأوروبية للسياسات الاستراتيجية

الاستقلال الاستراتيجي المفتوح: الحد من التبعيات الحرجة من دون انغلاق أوروبا

عقيدة للأمن الاقتصادي قائمة على المخاطر تشمل المواد والتقنيات والبنية التحتية.

التقدير التنفيذي

ينبغي للأمن الاقتصادي الأوروبي أن يحمي مجموعة محدودة من الوظائف الأساسية بجدية استثنائية، مع الحفاظ في سائر المجالات على الانفتاح والمنافسة والتبادل الدولي الموثوق.

النتائج الرئيسية

- يصبح التركيز خطراً استراتيجياً عندما يمكن لانقطاع أن يعطل وظيفة أساسية أو يحرم السلطات العامة من الوقت اللازم للاستجابة.
- من شأن الاكتفاء الذاتي غير الانتقائي أن يضعف القدرة التنافسية الأوروبية والتحالفات التي تعتمد عليها القدرة على الصمود.
- يمثل سجل مشترك للتبعيات واختبارات إجهاد محددة زمنياً شرطين مسبقين للتدخل المتناسب.
- ينبغي لشراكات التنوع أن تولّد قيمة مستدامة في البلدان المورّدة، لا أن تعيد إنتاج التبعية الاستخراجية.

من مواطن الضعف إلى الوظائف الحيوية

غالباً ما يبدأ نقاش السياسات بقائمة من أوجه التبعية الخارجية، بينما ينبغي أن يبدأ بتحديد الوظيفة الأوروبية المعرضة للخطر. تصبح علاقة التوريد المركزة ذات أهمية استراتيجية عندما يمكن لانقطاعها أن يعطل الطاقة أو الدفاع أو الصحة أو الاتصالات أو النقل أو الإدارة العامة؛ أو عندما يستغرق إيجاد بديل مدة تتجاوز النافذة الزمنية المتاحة للقرار السياسي؛ أو عندما يستطيع مورّد استغلال التبعية على نحو قسري. ويمنع هذا الاختبار الوظيفي تحوّل الأمن الاقتصادي إلى ترخيص حمائي غير محدود.

عقيدة من ثلاث درجات

ويشمل المستوى الأول الوظائف الأساسية ويتطلب الحد الأدنى من المخزونات، والبدائل المختبرة، والقدرة على الإصلاح، واتفاقات الإمدادات الموثوقة، ويشمل المستوى الثاني تعطيلًا مكلفًا ولكن يمكن التحكم فيه، وينبغي أن يعتمد على تنوع الموردين، والشفافية في الملكية، وعقود الطوارئ، ويشمل المستوى الثالث التبادل التجاري العادي وينبغي أن يظل خاضعاً لقواعد يمكن التنبؤ بها، وتتطلب التدابير في كل مستوى إعادة النظر وشروط الانقضاء بحيث لا تصبح ضوابط الطوارئ حواجز دائمة دون أدلة.

البيانات واختبارات الإجهاد وتوزيع المسؤولية

ينبغي لسجل مشترك للتبعيات أن يصل بين بيانات الجمارك وخرائط التوريد لدى الشركات والملكية المستفيدة والتعرض المرتبط بالبنية التحتية ووقت التعافي. وتُختبر سلاسل مختارة في سيناريوهات انقطاع مدتها 30 و90 و180 يوماً. ويجب أن تحدد العملية الجهة القائدة والعتبة التي يصبح عندها اضطراب القطاع الخاص مسؤولية عامة. ويمكن حماية معلومات الشركات السرية مع نشر مواطن الضعف والإجراءات التصحيحية بصورة مجمعة.

الشركات بوصفها أداة للصمود

لا يمكن أن يقتصر التنوع على شراء نفس المدخلات من مورد خارجي مختلف. فأوروبا تحتاج إلى اتفاقات تدعم التجهيز والمهارات والمعايير والبنية الأساسية والإيرادات الشفافة في البلدان الشريكة. ومثل هذه الترتيبات توسع الدعم السياسي، وتقلل من التركيز وتخلق علاقات أكثر دواماً تحت الضغوط. والهدف الاستراتيجي ليس العزلة بل عدد أكبر من الخيارات الموثوقة.

قواعد القرار للتدخل الاستثنائي

ولا تكون تدابير الأمن الاقتصادي ذات مصداقية إلا عندما تكون السلطات قادرة على تفسير السبب في أن التبعة استراتيجية، والسبب في عدم كفاية التكيف في السوق العادية، والكيفية التي سينتهي بها التدخل.

ينبغي أن يحدد ملف القرار الوظيفة الأوروبية الأساسية المعرضة للخطر، ومدة الانقطاع المحتملة، والبدائل المتاحة، والسلطة المسؤولة عن الاستمرارية. كما يجب أن يسجل الآثار التوزيعية: فقد يحمي التدخل قطاعاً ويرفع كلفة قطاع آخر، أو ينقل المخاطر إلى شريك، أو يضعف حوافز التنوع لدى الشركات. لا يُبطل هذه الآثار التدخل تلقائياً، لكنها يجب أن تكون واضحة قبل اتخاذ القرار.

يقتضي التناسب تدرجاً في الأدوات. فتحسين المعلومات والتواصل مع الموردين والتعاون بشأن المعايير وعقود الطوارئ والشراء المشترك قد تخفّض التعرض قبل اللجوء إلى الإعانات أو فحص الاستثمارات أو ضوابط التصدير. وعندما تلزم أدوات تقييدية، يجب تحديد مواعيد مراجعتها وشروط إنهاؤها القابلة للقياس منذ اعتمادها. وتحمي الرقابة البرلمانية والتقارير العامة المشروعية من دون كشف البيانات الحساسة تجارياً.

- اشتراط تقييم مكتوب للوظيفة الأساسية وزمن التعافي لكل تدبير استثنائي.
- نشر التكاليف الإجمالية والمراحل الرئيسية ومواعيد المراجعة مع حماية بيانات الشركات.
- التشاور المبكر مع الشركاء المتأثرين بما يحقق التنوع بدلاً من نقل المخاطر إليهم.

تسلسل التنفيذ

والتسلسل العملي هو التسجيل واختبار الإجهاد والتنوع والتعاقد والاستعراض.

خلال الأشهر الستة الأولى، ينبغي الاتفاق على تعريفات موحدة للتبعيات ضمن إطار مأمون لتبادل البيانات، وتسمية الجهات القائدة. ثم تُختبر سلاسل توريد مختارة وفق سيناريوهات انقطاع مشتركة. وتُسند معالجة الثغرات إلى الشركات أو السلطات الوطنية أو الأدوات الأوروبية، مع مواعيد وسبل تمويل محددة. وتختبر مراجعة سنوية مستقلة ما إذا تحسنت مستويات التركيز ومدد الاستبدال والقدرة على الإصلاح فعلياً.

- البدء بعدد محدود من الوظائف التي تترتب على تعطيلها آثار عابرة للحدود.

- ربط الدعم المالي بنتائج مثبتة في التنوع أو القدرة الإنتاجية أو التعافي.

توصيات السياسات

- اعتماد اختبار أوروبي موحد للتركز الاستراتيجي وزمن التعافي.
- إنشاء سجل محمي للتبعيات مع تقارير عامة مجمعة.
- إجراء اختبارات إجهاد عابرة للحدود للمواد والخدمات الرقمية والبنية التحتية الحيوية.
- استخدام الشراء المشترك وشراكات التنوع حين يخفّضان التركيز ويعززان الاستمرارية.
- إرفاق التدابير الاستثنائية بمراجعات دورية وبنود انقضاء.

مؤشرات المتابعة

- تعرّض لمورد واحد يتجاوز الحدود المتفق عليها.
- مدة استبدال تتجاوز 180 يوماً.
- سيطرة خارجية على الإصلاح أو البرمجيات.
- تصعيد انتقامي يهدد التجارة المفتوحة.

نطاق الورقة والمنهج التحليلي

تقيّم الورقة الخيارات المطروحة وفق الصلاحيات المؤسسية والقدرة على التنفيذ والاستدامة السياسية ومصالح الشركاء المتأثرين. وتوضح الظروف التي تستوجب مراجعة التوصيات.

يستند التحليل إلى مراجعة منهجية للوثائق المؤسسية الرسمية والمصادر الأولية الراهنة، ويميز بين القرارات الرسمية والوقائع المثبتة من جهة، والتقدير المؤسسي والاستشراف من جهة أخرى. كما تُختبر التوصيات وفق الصلاحيات، والقدرة على التنفيذ، والتوقيت، والاستدامة السياسية، ومصالح الشركاء الخارجيين.

لا تتيح المصادر العامة الاطلاع على بيانات الجاهزية السرية أو المعلومات التعاقدية الحساسة تجارياً أو المداولات الدبلوماسية غير العلنية. لذلك ينبغي للسلطات المختصة تحديث الأرقام المتغيرة زمنياً والتطورات القانونية قبل اتخاذ أي قرار تنفيذي.

المنهج والمصادر

توفر المصادر أدناه الأساس العام الذي تستند إليه هذه الورقة. وتبقى التفسيرات والتوصيات من مسؤولية مديرية البحوث. المصادر العامة الرئيسية:

- المفوضية الأوروبية — قانون المواد الخام الحرجة الأوروبي
- المفوضية الأوروبية — تدابير الأمن الاقتصادي

النشر الأول: أغسطس 2026. النسخة المنقّحة: 4 سبتمبر 2026. تحمل النسختان العربية والإنجليزية الرقم المؤسسي نفسه.



المنظمة الأوروبية للسياسات الاستراتيجية

«...منصة أوروبية مستقلة للحوار في السياسات الدبلوماسية والاقتصادية والاستراتيجية، مقرها روما ومسجلة في ثلاث ولايات قضائية أوروبية.»

روما

© 2026 المنظمة الأوروبية للسياسات الاستراتيجية، روما. يجوز الاستشهاد بهذه الورقة مع ذكر المصدر.